سياسة الجودة بالغرفة الإسلامية للتجارة التنمية

الغرفة الإسلامية للتجارة والتنمية هي منظمة غير حكومية تمثل القطاع الخاص لدول منظمة التعاون الإسلامي، وتخدم الغرف التجارية في الدول الأعضاء لمنظمة التعاون الإسلامي وكذلك المنظمات التي تخدم القطاع الخاص الإسلامي العالمي، وتوجههم نحو التنمية المستدامة.

تفتخر الغرفة الإسلامية بجهودها وتطلعها نحو تحقيق التميز والتزامها بتعزيز علاقات طويلة الأمد مع أعضائها وشركائها والعاملين بها، مما يساعد على الارتقاء بالمنظمة وتحقيق النمو على النحو المتبع حالياً.

تعتمد استراتيجية الغرفة الإسلامية على المدى الطويل على قدرتها على التحسين المستمر لمستويات الجودة لجميع خدماتها من خلال تطوير نظام إدارة الجودة وكذلك مبادئ التنمية المستدامة التي تتوافق تماماً مع المعايير الدولية ISO 37101 \ ISO 9001.

أهدافنا:

- تسعى الغرفة الإسلامية دوماً إلى تلبية احتياجات وتوقعات أعضائها والحفاظ على رضاهم وثقتهم في كل جانب من جوانب أعمالها وخدماتها مع مراعاة تحقيق أفضل ممارسات الجودة.
- تدعم الغرفة الإسلامية جميع الغرف الأعضاء بهدف تطبيق المعايير الدولية الدقيقة، وتعمل من أجل تحقيق التنمية المستدامة.
- يتم دعم وتقوية الغرفة الإسلامية بأسلوب إدارة متقدم يعزز وينشر ثقافة دور الجودة في جميع مجالات المنظمة.
- تقوم الغرفة الإسلامية بتشجيع دور المشاركة وتعزيز مسؤولية الجودة بين جميع موظفيها من خلال التدريب والتوجيه والإشراف والتواصل الفعال.

واجبنا:

• تطبيق نظام إدارة الجودة للتنمية المستدامة، بناءً على متطلبات ISO 37101 \ ISO 9001. وذلك من خلال أهداف الجودة لدى الغرفة الإسلامية، والتي تتم مراجعتها سنوياً من قِبل الإدارة العليا.

• التواصل الفعال والمنفتح مع جميع الموظفين والأعضاء والأطراف الأخرى، بشأن جميع الأمور التي تتعلق بنظام إدارة الجودة.

• وضع إجراءات إدارية مبتكرة لضمان انعكاس احتياجات التنمية المستدامة في الإجراءات اليومية.

• ضمان الامتثال الكافي لجميع المتطلبات القانونية المعمول بها وغيرها.

• إنشاء منصة لإشراك الأطراف المعنية والمساعدة في صنع القرار، فضلاً عن التشغيل والتحسين المستمر لكل من نظام إدارة الجودة والتنمية المستدامة في المجتمعات.

تُقدر الغرفة الإسلامية للتجارة والتنمية العمل الجماعي والتعاون. كما تدرك الغرفة الإسلامية أن تحقيق أهداف الجودة يتطلب المشاركة والدعم من جميع الأقسام والفرق العاملة بها.

يجب مراجعة هذه السياسة بانتظام لضمان قابليتها للتطبيق وتعميمها بشكل كاف إلى جميع الأطراف المعنية لدى الغرفة الإسلامية.

الأمين العام

يوسف حسن خلاوي